•• مجلة الاجتهاد القضائي •• المجلد 18 •• العدد 01•• (العدد التسلسلي 37) •• مارس 2026 (ص ص: 371 – 390)••
مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع ••• جامعة بسكرة ••• ISSN 8615 – 1112 ••• EISSN 6065 -2600

الشراكة الداخلية لحماية البيئة في الجزائر:

مقاربة تكاملية بين وزارة البيئة والقطاعات الوطنية

Internal partnerships for environmental protection in Algeria:

Acompehensive approachinvolving the ministry of environment and national sectors

الدكتورة يمينة مومــن [1]

جامعة أحمد بن يحي الونشريسي - تيسمسيلت (الجزائر)

yamina.moumene@univ-tissemsilt.dz

تاريخ الارسال:	تاريخ القبول:	تاريخ النشر
08 نوفمبر 2025	31 مارس 2026	31 مارس 2026

الملخص:

تناول هذا المقال واقع الشراكة الداخلية في الجزائر كآلية استراتيجية لمواجهة التحديات البيئية المتزايدة، الناتجة عن التغيرات المناخية، التوسع العمراني غير المنظم، والاستغلال غير المستدام للموارد الطبيعية. في ظل محدودية الجهود المنفردة للقطاعات، تبرز أهمية التنسيق والتعاون بين وزارة البيئة والقطاعات الوطنية الأخرى، مثل وزارات التربية، الفلاحة، والداخلية، لإدماج البعد البيئي في السياسات العمومية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. يركز البحث على دراسة الإطار المفاهيمي والقانوني لهذه الشراكات، وتحليل النماذج التطبيقية والبرامج الميدانية التي تعكس مدى فاعلية التعاون على أرض الواقع. ومن خلال المنهج الوصفي والتحليلي، يقيم المقال أثر الشراكات الداخلية في حماية البيئة، ويستكشف مدى نجاح الآليات المعتمدة في تحقيق أهدافها. ويخلص البحث إلى أن الشراكات الداخلية تعد أداة أساسية لتعزيز العمل البيئي وتطوير سياسات مستدامة على المستوى الوطني.

الكلمات المفتاحية: الشراكة الداخلية، حماية البيئة، التنمية المستدامة، وزارة البيئة، السياسات العمومية.

Abstract :

This article examines the state of internal partnership in Algeria as a strategic mechanism to address increasing environmental challenges resulting from climate change, unplanned urban expansion, and unsustainable exploitation of natural resources. Given the limitations of isolated sectoral efforts, the study highlights the importance of coordination and cooperation between the Ministry of Environment and other national sectors, such as the Ministries of Education, Agriculture, and Interior, to integrate environmental considerations into public policies and achieve sustainable development goals. The research focuses on analyzing the conceptual and legal framework governing these partnerships, as well as practical field models and programs that demonstrate the effectiveness of such collaboration on the ground. Using a descriptive and analytical approach, the article evaluates the contribution of internal partnerships to environmental protection and explores the efficiency of the mechanisms employed. The study concludes that internal partnerships represent a crucial tool for enhancing environmental action and developing sustainable national policies.

key words : *Internal partnership - Environmental protection – Sustainable development - Ministry of Environment -Public policies.*

[1] **المؤلف المرسل: د. يمينة مومن** ——— ***Email: yaminamoumene81@gmail.com***

مقدمة:

تشهد البيئة العالمية اليوم ضغوطًا متزايدة نتيجة التغيرات المناخية، والتوسع العمراني غير المنظم، والاستهلاك المفرط وغير المستدام للموارد الطبيعية. هذه التحديات لم تعد محصورة على المستوى البيئي فقط، بل أصبحت تهدد التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتؤثر على صحة الإنسان وجودة الحياة. وفي هذا الإطار، أصبحت حماية البيئة ضرورة وطنية تتطلب تبني استراتيجيات متكاملة تجمع بين مختلف القطاعات الحكومية والمجتمع المدني والفاعلين الاقتصاديين لضمان استدامة الموارد وتحقيق التوازن بين التنمية وحماية البيئة.

تكتسب دراسة الشراكة الداخلية في حماية البيئة في الجزائر أهمية كبيرة، ليس فقط لأنها تعالج قضية بيئية حيوية تؤثر على صحة الإنسان وجودة الحياة، بل أيضًا لأنها تمثل استجابة استراتيجية للتحديات المتعددة التي تواجه الدولة، مثل التغيرات المناخية، والتوسع العمراني غير المنظم، والاستغلال غير المستدام للموارد الطبيعية. إذ أظهرت التجارب العملية أن الجهود المنفردة أو القطاعية غالبًا ما تكون محدودة التأثير، بينما التعاون والتنسيق بين القطاعات المختلفة يعزز من فعالية السياسات البيئية ويضمن تحقيق نتائج ملموسة على الأرض.

كما تكمن أهمية الدراسة في إبراز دور وزارة البيئة كمحرك رئيسي للشراكات الداخلية، من خلال إدماج البعد البيئي في السياسات العمومية ومبادرات التنمية الوطنية. هذا يعكس مساهمة هذه الشراكات ليس فقط في حماية الموارد الطبيعية، بل أيضًا في دعم التنمية المستدامة، تعزيز التوعية البيئية، وتطوير آليات فعالة لإدارة النفايات والمخاطر البيئية. وبالتالي، فإن الدراسة تسعى إلى تقديم رؤية شاملة حول كيفية توظيف الشراكات الداخلية كآلية استراتيجية لمواجهة التحديات البيئية وتحقيق التوازن بين التنمية وحماية البيئة.

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على دور وزارة البيئة في بناء وتعزيز الشراكات الداخلية مع القطاعات الوطنية المختلفة، مثل وزارات التربية، الفلاحة، والداخلية، من أجل إدماج البعد البيئي في السياسات العامة. كما تهدف إلى دراسة الإطار القانوني والمؤسساتي الذي ينظم هذه الشراكات، بما يشمل القوانين واللوائح وأطر التعاون الرسمية. بالإضافة إلى ذلك، تسعى الدراسة إلى تقييم النماذج التطبيقية لهذه الشراكات على أرض الواقع، وتحليل مدى فاعليتها في حماية البيئة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما يعكس القدرة على تحويل السياسات إلى برامج وممارسات عملية ملموسة.

وتتمحور إشكالية هذه الدراسة حول السؤال المركزي: كيف تساهم الشراكة المؤسساتية الداخلية في تعزيز المنظومة القانونية والعملية لحماية البيئة في الجزائر؟ تنبثق عن هذه

الاشكالية جملة من التساؤلات الفرعية التالية: ما المقصود بالشراكة الداخلية في المجال البيئي؟ ماهو الإطار القانوني الذي ينظم التعاون بين وزارة البيئة وجودة الحياة والقطاعات الوطنية الأخرى؟ ماهي آليات تفعيل الشراكة الداخلية بين وزارة البيئة والقطاعات المعنية؟ وماهي أبرز النماذج التطبيقية لهذه الشراكات على أرض الواقع؟.

وللإجابة عن هذه الأسئلة، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي، حيث تم أولًا تقديم الإطار النظري والقانوني الذي ينظم الشراكة الداخلية، ثم تحليل النماذج التطبيقية التي تعكس طبيعة التعاون بين وزارة البيئة والقطاعات المعنية ومدى نجاعتها في تحقيق أهدافها البيئية والتنموية. وذلك من خلال محورين رئيسيين، يتناول الأول الإطار المفاهيمي والقانوني للشراكة الداخلية البيئية، بما في ذلك التعريفات والأطر القانونية التي تنظم التعاون بين وزارة البيئة والقطاعات الوطنية. أما المحور الثاني، فيركز على النماذج التطبيقية للشراكة الداخلية في المجال البيئي، من خلال تحليل التجارب الميدانية والبرامج المشتركة لتقييم مدى فعالية هذه الشراكات في حماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة.

المبحث الأول:

الإطار المفاهيمي والقانوني للشراكة الداخلية البيئية

تواجه الجزائر تحديات بيئية متزايدة نتيجة التغيرات المناخية، التوسع العمراني غير المنظم، والاستغلال غير المستدام للموارد الطبيعية، مما يجعل الجهود القطاعية المنفردة غير كافية. في هذا السياق، تبرز الشراكة الداخلية البيئية كآلية استراتيجية لتعزيز التنسيق بين وزارة البيئة وباقي القطاعات الوطنية، بهدف تنفيذ السياسات البيئية بفعالية وتحقيق التنمية المستدامة. يركز هذا المبحث على تحليل الشراكة من منظورين: الأول المفاهيمي الذي يوضح معنى الشراكة الداخلية البيئية، أشكالها وأهميتها في الحوكمة البيئية، والثاني القانوني الذي يستعرض الأطر التشريعية والدستورية الداعمة لهذه الشراكات، بما في ذلك دور الدستور وقانون حماية البيئة في تعزيز التنسيق وتفعيل المسؤولية المشتركة بين مختلف الفاعلين.

المطلب الأول: الاطار المفاهيمي للشراكة الداخلية البيئية

يُعد مفهوم الشراكة من المفاهيم الحديثة التي فرضتها الحاجة إلى التعاون والتكامل بين مختلف الفاعلين لمواجهة التحديات المعقدة، وعلى رأسها القضايا البيئية. فقد بات واضحًا أن حماية البيئة لم تعد مسؤولية حصرية لوزارة البيئة، بل هي قضية عابرة للقطاعات تتطلب انخراط جميع الهيئات والمؤسسات الوطنية، كلٌّ من موقعه واختصاصه.

الفرع الأول: تعريف الشراكة الداخلية البيئية

لقد ظهرت فكرة الشراكة كآلية للتعاون المؤسسي خلال تسعينات القرن العشرين، ووجدت لها صدى واسعًا في عدد من المواثيق والاتفاقيات الدولية، خاصة تلك المتعلقة بالتنمية المستدامة. ويُشير مفهوم الشراكة إلى علاقة تعاونية تجمع بين طرفين أو أكثر، ترتكز على تحقيق المنفعة العامة، وتنطلق من مبادئ المساواة، الاحترام المتبادل، والتكامل في الأدوار.وتتجسد هذه العلاقة في مساهمة كل طرف بما يملكه من موارد مادية، بشرية، أو فنية، بهدف تعزيز الفعالية، وتحقيق نتائج أفضل مما يمكن أن يحققه كل طرف على حدة. وبذلك، فإن الشراكة تُعد علاقة تكاملية وتكافؤية تهدف إلى تعظيم الأثر والنتائج من خلال توحيد الجهود ضمن إطار تعاوني منظم[1].

وعليه تُعرَّف الشراكة الداخلية بأنها التنسيق المنظَّم والتعاون بين مؤسسات الدولة وقطاعاتها المختلفة بهدف تحقيق أهداف مشتركة، سواء كانت اقتصادية، اجتماعية أو بيئية. وفي المجال البيئي، تتمثل الشراكة الداخلية في التعاون بين وزارة البيئة ومختلف القطاعات الحكومية الأخرى من أجل تنفيذ السياسات البيئية على نحو فعّال، عبر توزيع الأدوار، وتكامل الموارد، وتوحيد الجهود.

يمكن أن شمل هذه الشراكة عدة مستويات:

- شراكات مؤسسية (بين الوزارات والمؤسسات العمومية).
- شراكات تنفيذية (على مستوى الجماعات المحلية).
- شراكات معرفية وتوعوية (بالتعاون مع قطاع التعليم والإعلام).

الفرع الثاني: أهمية الشراكة البيئية

تُعد الشراكة البيئية أحد أبرز الآليات الحديثة في مجال الحوكمة البيئية، حيث تُمثل استجابة عملية لتزايد تعقيد القضايا البيئية وتشعبها بين عدة قطاعات. وفي ظل محدودية الموارد لدى وزارة البيئة بمفردها، تبرز الشراكة كخيار استراتيجي يضمن تضافر الجهود بين مختلف القطاعات، ويُعزز من فعالية السياسات البيئية على المستوى الوطني والمحلي[2].

تكمن أهمية هذه الشراكة في أنها:

- تُسهم في إدماج البُعد البيئي في السياسات العمومية لقطاعات غير بيئية (مثل التربية، الفلاحة، النقل...).
- تعزز الوعي البيئي لدى المواطنين عبر برامج توعوية تشاركية.
- تمكن من تعبئة الموارد والخبرات المتوفرة في مختلف المؤسسات، مما يرفع من كفاءة الأداء البيئي.

- تُسهّل تنفيذ البرامج والمشاريع البيئية بفضل التنسيق وتوزيع الأدوار بين الشركاء.

كما أن الشراكة البيئية تعكس نضجًا في المقاربة الحكومية، من خلال الانتقال من المعالجة الانعزالية للملفات إلى العمل التشاركي القائم على المسؤولية الجماعية. وهو ما يجعل من هذه الآلية أداة فعالة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة[3].

المطلب الثاني: الإطار القانوني للشراكة الداخلية البيئية

أصبح تحقيق الحماية البيئية في السياق المعاصر رهينًا بتفعيل شراكة داخلية فعّالة بين مختلف القطاعات والهيئات الوطنية، وهو ما يستدعي وجود إطار قانوني يضمن التنسيق والتكامل بين هذه الجهات. وقد كرّس المشرّع الجزائري هذا التوجه من خلال منظومة قانونية تجمع بين المبادئ الدستورية العامة والقواعد القانونية التفصيلية، حيث يشكّل كل من الدستور[4] وقانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة[5]، دعامة أساسية لترسيخ هذا التعاون المؤسسي. ورغم تعدد النصوص القانونية التي تتناول قضايا بيئية متفرقة ضمن منظومة التشريعات الوطنية، إلا أن قانون حماية البيئة يتميز بمكانة مركزية باعتباره الشريعة الحاضنة والمنظمة الأولى للبيئة.

الفرع الأول: دور الدستور في دعم الشراكة الداخلية

يُعتبر الدستور، بوصفه القاعدة القانونية الأعلى في الهرم التشريعي، المرجعية الأساسية التي تُنظّم مختلف أوجه الحياة السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية في الدولة، ومن ضمنها حماية البيئة. وتأتي أهمية الدستور في هذا السياق من كونه يُؤسس للإرادة العامة ويُحدد التوجهات الكبرى للدولة، بما في ذلك التزاماتها تجاه البيئة والتنمية المستدامة. فإدراج مقتضيات بيئية ضمن النص الدستوري لا يُعد فقط اعترافًا بقيمة البيئة كعنصر أساسي في المنظومة الحقوقية، بل يمنح تلك المقتضيات طابعًا إلزاميًا يسمو على باقي النصوص التشريعية والتنظيمية. كما يُضفي الطابع الدستوري لحماية البيئة بعدًا مؤسساتيًا يُلزم جميع قطاعات الدولة، بضرورة احترام هذا التوجه في سياساتها وقراراتها، ويُشكل بذلك أداة فعالة لتعزيز الرقابة الدستورية على مدى احترام المبادئ البيئية، خاصة في ظل ما تشهده الساحة الدولية من تطور لمفاهيم مثل "العدالة البيئية" و"الحق في بيئة سليمة" كحقوق دستورية مكتسبة.

تُبرز المادة 21 من الدستور[6] الطابع الشمولي والملزم لالتزام الدولة بحماية البيئة، من خلال سلسلة من الأهداف التي تتقاطع فيها أبعاد فلاحية، صحية، طبيعية، وعقابية. غير أن تحقيق هذه الغايات لا يمكن أن يتم بصورة مجتزأة أو معزولة، بل يستوجب تكاملاً وتنسيقًا فعّالًا بين مختلف القطاعات داخل الدولة. فالسياسات الفلاحية، والصحية، والطاقوية،

والبيئية لا بد أن تُصاغ وتُنفذ في إطار من التعاون المؤسسي، حيث يضطلع كل قطاع بدور تكاملي في تجسيد الرؤية الدستورية.

فالسلطة التشريعية مطالبة بوضع نصوص قانونية منسجمة مع هذه المبادئ، والسلطة التنفيذية مُلزمة بتنفيذها على أرض الواقع عبر برامج عملية ومراقبة ميدانية، في حين يُشكل الجهاز القضائي ضمانة لحماية البيئة من الانتهاكات عبر فرض العقوبات. كما تلعب المؤسسات التربوية والإعلامية دورًا محوريًا في التوعية البيئية المستمرة، التي نصت عليها المادة ذاتها، بينما يُعد القطاع الاقتصادي، العمومي والخاص، فاعلًا أساسيًا في ترسيخ ممارسات إنتاجية تحترم المعايير البيئية. إن ترجمة هذا الالتزام الدستوري إلى واقع ملموس يتطلب، بالضرورة، حوكمة بيئية متعددة القطاعات، تقوم على التنسيق والتكامل لا على العمل المنفرد، في سبيل بناء نموذج تنموي مستدام يحفظ التوازن بين متطلبات التقدم الاقتصادي وضرورات حماية المنظومة البيئية.

كما تُعد المادة 64 من الدستور[7] تكريسًا صريحًا لحق المواطن في بيئة سليمة، في إطار التنمية المستدامة، مما يضع هذا الحق في مصاف الحقوق الدستورية الأساسية ذات البُعد الإنساني والاستراتيجي. ويكتسي هذا النص أهمية خاصة من حيث كونه يُحمّل الدولة مسؤولية مزدوجة: من جهة، ضمان هذا الحق لجميع المواطنين؛ ومن جهة أخرى، وضع إطار قانوني يُحدد واجبات الأفراد والهيئات تجاه البيئة.

إن اعتماد هذا الحق داخل الوثيقة الدستورية يُبرز وعيًا متقدّمًا بأهمية البيئة كشرط ضروري لتحقيق جودة الحياة، ويرتبط جوهريًا بمفهوم الاستدامة الذي يتطلب تحقيق التوازن بين استغلال الموارد الطبيعية وحق الأجيال القادمة في التمتع بها. غير أن تفعيل هذا الحق الدستوري لا يمكن أن يتحقق من خلال العمل القانوني أو الإداري المنفرد، بل يقتضي تعبئة شاملة وتنسيقًا فعّالًا بين مختلف القطاعات والفاعلين داخل الدولة. فالتشريع البيئي يجب أن يُدعّم بسياسات عمومية منسقة، تتكامل فيها جهود قطاعات البيئة، الصحة، التعليم، الفلاحة، الطاقة، والاقتصاد، إلى جانب السلطة القضائية التي تضطلع بدور الضامن لتطبيق القانون ومعاقبة المخالفين. كما أن مشاركة المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمؤسسات التعليمية والإعلامية، تُمثّل دعامة أساسية لنشر الوعي البيئي وتكريس ثقافة المواطنة البيئية. إن ما تتيحه المادة 64 من حماية دستورية للبيئة، يجب أن يُترجم إلى حوكمة بيئية تشاركية، تتقاطع فيها مسؤوليات الدولة والمجتمع من أجل تحقيق التنمية المستدامة وضمان بيئة صحية وآمنة لكل المواطنين.

الفرع الثاني: دور قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة في دعم الشراكة الداخلية

يُعد قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة الإطار التشريعي المتخصص الذي يُفعّل المبادئ الدستورية المتعلقة بالبيئة، ويترجمها إلى آليات عملية قابلة للتنفيذ. وتبرز أهميته في كونه لا يكتفي بوضع قواعد للردع والعقاب، بل يُؤسس لمنهج تشاركي يُلزم مختلف القطاعات – من إدارات ومؤسسات عمومية وخاصة – بالتعاون في سبيل حماية البيئة وتحقيق التوازن بين التنمية والاعتبارات البيئية. وبهذا، يُمثّل هذا القانون أداةً مركزية في تحقيق التنسيق بين السياسات القطاعية، وضمان انسجامها مع أهداف التنمية المستدامة.

فقد نصت المادة 10 من القانون 03-10[8] على التزام الدولة بحراسة مكونات البيئة وضبط القيم القصوى للتلوث وأهداف النوعية، خاصة فيما يتعلق بالهواء والماء والتربة وباطن الأرض، مع اتخاذ التدابير اللازمة في الحالات الخاصة. وتُعد هذه المادة تجسيدًا قانونيًا مباشرًا لمبدأ الحماية الوقائية للبيئة، حيث تهدف إلى تفادي الأضرار قبل وقوعها، عبر مراقبة دقيقة للمؤشرات البيئية. غير أن تحقيق هذه الحماية لا يمكن أن يتم بشكل فعال إلا من خلال فهم شامل لمصطلح "الدولة"، الذي يشمل كافة القطاعات والمؤسسات العمومية المعنية بالشأن البيئي. فوزارات البيئة، الصحة، الفلاحة، الموارد المائية، الطاقة، إلى جانب السلطات المحلية ومؤسسات البحث، جميعها مطالبة بالتعاون والتنسيق لضمان تطبيق فعلي لهذه الالتزامات. وبالتالي، فإن فعالية المادة 10 في تحقيق الحماية البيئية تتوقف على مدى قدرة الدولة، بمختلف أجهزتها، على بناء حوكمة بيئية تشاركية تُعزز الوقاية، وتستجيب بفعالية للتحديات البيئية وفق منطق التنمية المستدامة.

كما تُرسّخ المادة 11 من القانون 03-10[9] البُعد الوقائي للحماية البيئية، من خلال التأكيد على التزام الدولة بالسهر على حماية الطبيعة، والحفاظ على السلالات الحيوانية والنباتية، والتوازنات البيولوجية والأنظمة البيئية، وكذا حماية الموارد الطبيعية من التدهور والزوال. ويكشف هذا النص عن فهم شامل ومتكامل للبيئة، لا باعتبارها مجرد محيط مادي، بل كنظام إيكولوجي متكامل يتطلب تدخلًا متعدد الأبعاد. غير أن ضمان هذه الحماية لا يمكن أن يتم بشكل منفرد، بل يتطلب تعبئة مختلف القطاعات المعنية كالفلاحة، الغابات، المياه، البحث العلمي، الطاقة، والصحة وغيرها ضمن إطار مؤسساتي منسق وفعّال. مما يجعل من التعاون بين هذه الجهات شرطًا أساسيًا لتحقيق الحماية الحقيقية للتنوع البيولوجي والموارد الطبيعية. إذن فإن فعالية هذا النص تتجلى في قدرته على تأسيس منطق التكامل والتنسيق المؤسسي ضمن رؤية بيئية شاملة، تجعل من حماية النظم البيئية مسؤولية جماعية تتجاوز البعد القانوني إلى البعد العملي والتنظيمي في إطار التنمية المستدامة.

المبحث الثاني:

النماذج التطبيقية للشراكة الداخلية في المجال البيئي

تُعتبر الشراكة الداخلية بين مختلف القطاعات الوزارية ركيزةً أساسية لتعزيز فاعلية السياسات البيئية وتحقيق الأهداف الوطنية المتعلقة بحماية البيئة والتنمية المستدامة. وفي هذا الإطار، تبرز وزارة البيئة كمحور محوري يسعى إلى إقامة تآزر وتنسيق مستمر مع الوزارات والهيئات الأخرى من خلال توقيع اتفاقيات شراكة إطارية تهدف إلى تنفيذ نشاطات مشتركة تستجيب للتحديات البيئية المتنوعة. ويتجسد هذا النهج العملي في سلسلة من الاتفاقيات التي تبرمها الوزارة مع مختلف القطاعات، مما يعكس التزامًا جادًا بتفعيل التعاون المؤسسي متعدد الأبعاد. وتُعد هذه النماذج التطبيقية مثالًا واضحًا على كيفية ترجمة الإطار القانوني والمؤسسي إلى واقع عملي ملموس، يضمن التنسيق والتناغم بين السياسات القطاعية المختلفة، ويُسهم بفعالية في حماية الموارد الطبيعية وتحسين جودة البيئة الوطنية.

وفيما يلي سنقوم بعرض الاتفاقيات التي أبرمتها الوزارة في هذا المجال:

المطلب الأول: الشراكات لتعزيز التنمية الاقتصادية والبنية التحتية

تركز هذه الشراكات على دعم المشاريع الاقتصادية الكبرى وتطوير البنية التحتية، بما يساهم في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص استثمارية مستدامة. من خلال التعاون مع وزارتي الصيد البحري والموارد المائية وزارة التكوين والتعليم المهنيين، تهدف الاتفاقيات إلى تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية والارتقاء بالبنية الحضرية والريفية.

الفرع الأول: اتفاقية شراكة مع وزارة التكوين والتعليم المهنيين

يشكل التكوين المهني في الجزائر ركيزةً مزدوجة البعد: اقتصادية، باعتباره أداةً لإعداد يد عاملة مؤهلة تستجيب لمتطلبات التنمية الوطنية؛ وسوسيولوجية، كآلية فعّالة لدمج الشباب في سوق العمل عبر مهن مستقبلية تحسّن ظروف معيشته وتفعّل مشاركته في الدورة الإنتاجية. وقد شهد القطاع إصلاحات هيكلية عميقة طالت المنظومتين البيداغوجية والتنظيمية، أفضت إلى شبكة واسعة من المراكز الفعّالة ذات الأثر الملموس في التنمية المحلية والوطنية[10].

في ظل التحولات البيئية العالمية وتحديات التنمية المستدامة، بات التكوين المهني البيئي خيارًا استراتيجيًا لا غنى عنه، حيث تتزايد حاجة سوق العمل إلى كفاءات متخصصة في مجالات واعدة كإدارة النفايات، الطاقات المتجددة، الزراعة الإيكولوجية، والمراقبة البيئية. وهذا يستدعي إدماج تخصصات عملية ضمن البرامج التكوينية، تحقق توازناً دقيقاً بين التأصيل النظري والممارسة الميدانية المرتبطة بمتطلبات الاقتصاد الأخضر.

تجسيداً لهذه الرؤية، وُقّعت في 06 أوت 2020 اتفاقية تعاون بين وزارتي البيئة والتكوين والتعليم المهنيين، تهدف إلى دعم التحول نحو الاقتصاد الدائري وترسيخ ثقافة المهن الخضراء لدى الشباب. وقد التزمت وزارة البيئة بتوفير دعم متكامل (توجيه، تكوين نظري وتطبيقي، تربصات ميدانية، ومرافقة تقنية) لإطلاق المشاريع البيئية المبتكرة، بينما التزمت وزارة التكوين بإدماج خمسة تخصصات حديثة في مدونتها البيداغوجية تتمثل في: تدوير وتثمين النفايات، إدارة المخلفات الصناعية والخطيرة، المعالجة البيئية للمياه المستعملة، الإحصاء البيئي، والبناء الإيكولوجي.

وتمثل هذه الشراكة تحولاً نوعياً من التكوين المهني التقليدي إلى نموذج استباقي يدمج البعد البيئي في صميم التأهيل المهني، مما يجعل من الخريج فاعلاً مباشراً في التحول البيئي الوطني، وقادراً على خلق ثروة مستدامة عبر مقاولاتية خضراء تلبي حاجيات السوق وتحمي الموارد الطبيعية في آن واحد.

وقد أفرزت الاتفاقية نتائج ميدانية ملموسة، تجسّدت السير نحو استحداث خمسة تخصصات في المهن الخضراء التي التزمت الوزارة بادراجها ضمن مدونة المهن البيئية في الجزائر حيث أوكل مشروع إعدادها إلى المركز الوطني لتكنولوجيات إنتاج أكثر نقاء[11]. وتخريج 120 شابا في مجال المهن الخضراء ومرافقتهم لتجسيد مبتكراتهم على أرض الواقع[12]. كما تم إطلاق أول حاضنة للمقاولاتية الخضراء في جوان 2021[13] تابعة للجمعية الوطنية للعمل التطوعي[14]، التي رافقت عشرات الشباب من مرحلة التكوين إلى إنشاء مؤسسات مصغّرة ناشطة في تدوير النفايات وإنتاج السماد العضوي.

غير أن هذا الأثر الإيجابي يصطدم بتحديات هيكلية، أبرزها صعوبة ولوج الشباب للتمويل البنكي، ونقص البنية التحتية للفرز والتدوير في بعض الولايات. ورغم ذلك، تبقى الاتفاقية نموذجاً رائداً يثبت أن الشراكة الداخلية التكاملية - من التكوين إلى المقاولاتية- تعد الآلية الأنجع لتحويل السياسات البيئية إلى مشاريع اقتصادية منتجة، خاصة أن القطاع الأخضر يملك إمكانية استحداث مئات الآلاف من مناصب الشغل خلال السنوات القادمة، مما يجعله رافعة حقيقية للتنمية المستدامة في الجزائر.

الفرع الثاني: اتفاقية تعاون مع وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية

تعد النظم الإيكولوجية المائية، لاسيما البحرية والساحلية، من أكثر النظم حساسية وأهمية من حيث تنوعها البيولوجي ووظائفها البيئية والاقتصادية، إلا أنها تواجه تحديات متزايدة ناتجة عن التلوث البحري، الاستغلال المفرط للموارد، والتغيرات المناخية. ولأجل

ضمان استدامة هذه النظم، أصبح من الضروري تعزيز التكامل بين القطاعات المعنية، وبالخصوص قطاعي البيئة والصيد البحري، من خلال مقاربات علمية ومؤسساتية مشتركة.

في هذا الإطار، تندرج اتفاقية التعاون بين وزارة البيئة ووزارة الصيد البحري والموارد الصيدية ضمن الجهود الرامية إلى تحسين مراقبة جودة الأوساط المائية، والحفاظ على حالتها الإيكولوجية الجيدة، بما يضمن حماية النظم البيئية البحرية والساحلية، وتحقيق استغلال مستدام لمواردها البيولوجية. وتُعزز هذه الاتفاقية تبادل المعارف والخبرات الفنية، وتدعم تطوير أدوات الرصد البيئي والتسيير المستدام للمجالات البحرية.

وتجسيدًا لهذه المقاربة، أعلنت وزارة الصيد البحري والمنتجات الصيدية بتاريخ 31 ديسمبر 2023 عن صدور "دليل الممارسات البيئية الجيدة لتربية المائيات البحرية المستدامة"[15]، والذي تم إعداده بالتعاون مع وزارة البيئة والطاقات المتجددة وبدعم من المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي(*GIZ*) ، في إطار مشروع حماية البيئة والتنوع البيولوجي للساحل الجزائري (*PEBLA*)[16]

يهدف هذا الدليل إلى تشجيع وتطبيق ممارسات صديقة للبيئة في أنشطة تربية المائيات، والحد من آثارها البيئية السلبية، من خلال تقديم إرشادات تقنية وعملية مكيفة تراعي الخصوصيات البيئية المحلية. كما يشمل توصيات تتعلق ب حماية البيئة البحرية، جودة المنتجات، معايير العمل، راحة الحيوانات، وحماية المستهلك، بما يعكس التوجه نحو إدارة متكاملة ومستدامة للأنشطة المرتبطة بالاقتصاد الأزرق. كما يمثل هذا الدليل خطوة عملية نحو تنزيل مبادئ الاتفاقية الثنائية بين القطاعين، ويؤكد الدور المتزايد للمعايير البيئية في تنظيم قطاع تربية المائيات، وفق رؤية تقوم على الوقاية البيئية، الاستخدام الرشيد للموارد، والابتكار التقني في خدمة التنمية المستدامة.

تُعد هذه التجربة مثالًا عمليًا على التنزيل الميداني لمبدأ "الوقاية أولًا" في حماية البيئة البحرية، كما تُبرز أهمية اعتماد أدلة عمل تقنية موجهة نحو الفاعلين المباشرين في الميدان. وعلى الرغم من أنها تشكل إطارًا واعدًا لدعم استدامة النظم البيئية البحرية، فإن ترجمة أهدافها إلى أثر ملموس يتطلب مواكبة دائمة، وتقييمًا دوريًا، وتوسيعًا للتكوين والرقابة.

غير أن هذه التجربة تبقى نموذجاً رائداً للاقتصاد الأزرق المستدام في الجزائر، وتثبت أن التكامل القطاعي هو السبيل الأمثل لحماية التنوع البيولوجي البحري مع ضمان استدامة النشاط الاقتصادي.

المطلب الثاني: الشراكات لتعزيز التنمية الاجتماعية والثقافية والتعليمية والإعلامية

تسعى هذه الشراكات إلى تحسين جودة الحياة من خلال دعم التعليم والثقافة والإعلام والسياحة. الاتفاقيات المبرمة مع وزارات السياحة والصناعات التقليدية، والتعليم العالي والبحث العلمي، والتربية الوطنية، والاتصال، تهدف إلى تطوير التعليم والبحث العلمي، تعزيز الإعلام والثقافة، وحماية التراث السياحي والصناعات التقليدية، بما يعزز التنمية البشرية والاجتماعية.

الفرع الأول: اتفاقية شراكة مع وزارة التربية الوطنية

تعتبر التربية البيئية عملية تربوية شاملة ومستدامة، تهدف إلى بناء منظومة متكاملة من القيم والاتجاهات والمعارف والمهارات التي تمكّن الفرد من إدراك طبيعة العلاقة المعقدة بين الإنسان ومحيطه البيئي، وتعزيز وعيه بترابط الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية، سواء في المناطق الحضرية أو الريفية[17]. وتتميّز هذه التربية بطبيعتها التشاركية والعابرة للتخصصات، حيث تدعو جميع قطاعات المجتمع إلى الإسهام في فهم البيئة وترشيد إدارتها، مع تركيزها على استشراف المستقبل ومواجهة تحدياته عبر تبني سلوكيات مسؤولة تحفظ التوازن بين متطلبات التنمية وصون النظم الإيكولوجية[18].

تندرج المبادرة الوطنية لتجهيز 2500 نادٍ بيئي بالمؤسسات التعليمية، التي أُطلقَت في 08 أفريل 2025 بشراكة بين وزارتي التربية الوطنية والبيئة، في إطار تحول استراتيجي من التربية البيئية النظرية (المدمجة في المناهج) إلى تربية بيئية تطبيقية تشاركية، تربط المدرسة بمحيطها البيئي المباشر[19]. فقد صُمّمت هذه الشراكة لتحقيق ثلاث غايات بيداغوجية وبيئية متكاملة: غاية معرفية تتمثل في تبسيط القضايا البيئية المعقدة عبر أنشطة عملية (بستنة، فرز انتقائي، تحضير سماد عضوي). وغاية سلوكية تهدف إلى ترسيخ مواطنة بيئية مسؤولة لدى التلاميذ منذ الطور الابتدائي حيث تخصص 60% من النوادي لهذا الطور. وغاية مؤسساتية تسعى إلى جعل النادي البيئي فضاءً بيداغوجياً مكمّلاً يدمج الأسرة التربوية، المجتمع المدني، والسلطات المحلية في مشروع بيئي مشترك.

وتجسيداً لهذه الرؤية، وفّرت الشراكة أدوات تنفيذية ملموسة تتجاوز التوجيهات الشكلية، حيث شمل التجهيز الأساسي لكل نادٍ: بيتا بلاستيكيا، أدوات بستنة متكاملة، حاويات للفرز الانتقائي للنفايات، وصناديق لتحويل المخلفات العضوية إلى سماد طبيعي. هذه المعدات تحول النادي البيئي من فضاء نظري إلى مختبر حي للتجريب والملاحظة، حيث يمارس التلميذ دور الباحث والفاعل البيئي، مما يعزز التعلم التجريبي ويربط المعارف المدرسية بالواقع الميداني. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المبادرة تأتي لتدعيم رصيد قائم من 8524 ناد بيئي وطني

يضم أكثر من 237 ألف تلميذ، ويشرف عليهم أكثر من 9 آلاف مؤطر، مما يعكس بنية تحتية تربوية بيئية واسعة الانتشار.

أما على مستوى الميداني، فقد ساهمت النوادي المجهزة في رفع وعي التلاميذ بالممارسات المستدامة (كإعادة التدوير والزراعة الإيكولوجية)، حيث أصبحت العديد من المدارس فضاءات نموذجية لتطبيق مبادئ الاقتصاد الدائري المصغر. غير أن هذا الأثر الإيجابي يصطدم بتحديات هيكلية تهدد استدامته، أبرزها نقص التكوين البيداغوجي المتخصص للمؤطرين (9 آلاف مؤطر ل 237 ألف تلميذ أي مؤطر واحد لكل 26 تلميذاً في المتوسط)، وعدم إدماج أنشطة النوادي بشكل رسمي في البرامج والمواقيت الدراسية، مما يجعلها أنشطة لامنهجية عرضة للتوقف عند تغيير الإدارة أو نقص الدعم المالي.

ويؤكد هذا النوع من الشراكة أن التربية البيئية الفعالة تتطلب تجاوز الإدماج المنهاجي إلى التطبيق الميداني التشاركي، غير أن تحويل هذه المبادرة إلى رافعة دائمة للوعي البيئي يستدعي إلزامية التكوين المستمر للمؤطرين، وإدراج أنشطة النوادي في التقييم المدرسي، وربط الدعم المالي للأداء البيئي للمؤسسات، حتى لا تبقى النوادي البيئية جزراً معزولة في محيط مدرسي لا يزال يهيمن عليه النموذج المعرفي التقليدي.

الفرع الثاني: اتفاقية شراكة مع وزارة الاتصال

يعرف الإعلام البيئي بأنه آلية اتصالية هادفة لنقل المعارف العلمية والمعلومات البيئية إلى الجمهور العام والمتخصص، عبر تسليط الضوء الاستباقي على القضايا والمشكلات البيئية منذ نشأتها، بغرض الوقاية منها وليس مجرد التفاعل مع آثارها اللاحقة[20]. ويرتكز هذا النموذج الإعلامي على نشر الحقائق العلمية عبر وسائط متعددة، بهدف بناء ثقافة بيئية مسؤولة، وتعزيز الشعور بالمسؤولية الجماعية تجاه المحيط كتراث مشترك، مما يخدم غايات التنمية المستدامة والأمن البيئي الوطني[21].

وتندرج الشراكة بين وزارة البيئة وجودة الحياة ووزارة الاتصال، المُعلَن عنها في جانفي 2025، في إطار تحول جوهري من الإعلام البيئي التقليدي (التحسيسي) إلى إعلام بيئي استراتيجي تشاركي، يربط مباشرة بين إنتاج المحتوى الإعلامي وتنفيذ السياسات العمومية. فقد صُمّم هذا البرنامج الوطني المشترك لتحقيق ثلاث غايات متكاملة: غاية معرفية تتمثل في تكوين صحفيين متخصصين قادرين على معالجة القضايا البيئية بدقة علمية؛ وغاية مؤسساتية تهدف إلى بناء جسور تعاون دائمة بين وسائل الإعلام والهياكل البيئية (دور البيئة، المراكز البحثية، الجمعيات) وغاية استراتيجية تخدم التنفيذ الفعال للاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي 2025–2030، التي خصصت 11 هدفاً من أصل 24 للإعلام والتربية البيئية،

مما يعكس إدراكاً مؤسسياً بأن نجاح أي سياسة بيئية مرهون بقدرة الإعلام على تعبئة الرأي العام ومرافقة التغيير السلوكي.

وتجسيداً لهذه الرؤية، نصّت الشراكة على أدوات تنفيذية ملموسة تتجاوز التصريحات الشكلية، منها: إطلاق خطة اتصال وطنية متعددة الوسائط للترويج للاستراتيجية، وتوفير قواعد بيانات ومعلومات بيئية موثوقة للصحفيين، وتنظيم حملات تحسيسية وطنية مشتركة، وإدراج وحدات تكوينية في الإعلام البيئي ضمن برامج المعاهد العليا للإعلام[22] هذه الآليات تعكس وعياً بأن الإعلام البيئي الفعال لا يقتصر على نقل الأخبار، بل يتطلب بنية تحتية معرفية ومؤسسية تمكن الصحفي من التحول من ناقل سلبي إلى فاعل استراتيجي في الحوكمة البيئية.

وقد ظهر التطبيق الميداني لهذه الشراكة منتصف 2026 في مؤشرين رئيسيين: فعلى مستوى التكوين، بدأت معاهد الإعلام (خاصة المعهد العالي للإعلام والاتصال بالجزائر) في إدراج وحدات اختيارية حول الإعلام والبيئة، كما نُظمت ورشات تكوينية لفائدة صحفيين من وكالات الأنباء والقنوات العمومية، غير أن هذه المبادرات تبقى محدودة العدد وغير معممة على جميع وسائل الإعلام الخاصة والإقليمية. أما على مستوى الإنتاج الإعلامي، سجل ارتفاع ملحوظ في حجم التغطية المخصصة للقضايا البيئية (خاصة التنوع البيولوجي والتغيرات المناخية) في الصحف الوطنية والإذاعة، غير أن جودة المعالجة لا تزال تتفاوت بين العمق العلمي والطابع الخبري السطحي، مما يستدعي تعزيز المرافقة التقنية للصحفيين وتوفير مصادر معلومات موثقة بشكل دائم.

وعليه فإن هذه الشراكة تعد نموذجاً يؤكد أن الإعلام البيئي لم يعد ترفاً ثقافياً بل رافعة استراتيجية لإنجاح السياسات البيئية، غير أن تحويل هذا التوجه إلى أثر ملموس يستدعي تسريع وتيرة التكوين المتخصص، وإلزام وسائل الإعلام بتخصيص مساحات دائمة للبيئة، وربط الدعم العمومي للإعلام بمدى التزامه بمعايير المسؤولية البيئية، حتى لا تبقى الاستراتيجية الوطنية حبراً على ورق في ظل التحديات المتسارعة التي تهدد التنوع البيولوجي الجزائري.

الفرع الثالث: اتفاقية شراكة مع وزارة السياحة والصناعات التقليدية

تُعدّ السياحة البيئية شكلاً متخصصاً من أشكال السياحة المستدامة، يرتكز على السفر المسؤول إلى المناطق الطبيعية التي حافظت على توازنها الإيكولوجي، بهدف الاستمتاع بالتنوع البيولوجي واكتشاف الموروث الثقافي المحلي، مع التزام مزدوج بالتعليم البيئي ودعم المجتمعات المضيفة اقتصادياً واجتماعيا[23] وفي هذا الإطار، تندرج اتفاقية الشراكة المبرمة في 07 جانفي

2021 بين وزارة البيئة وجودة الحياة ووزارة السياحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي، كآلية مؤسساتية تهدف إلى تجسيد التقاطع الاستراتيجي بين حماية التراث الطبيعي وترقية المنتجات السياحية الإيكولوجية.

إن هذه الاتفاقية لا تقتصر على كونها إطاراً تعاونياً شكلياً، بل تمثل تحولاً نوعياً في مقاربة السياسات العمومية الجزائرية، حيث انتقلت من النهج القطاعي المنعزل إلى نموذج الحوكمة التكاملية التي تدمج البعد البيئي في صميم التنمية الاقتصادية. فقد صُمّمت الاتفاقية لتحقيق ثلاث غايات استراتيجية متداخلة: غاية بيئية تتمثل في الحفاظ على التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية الحساسة عبر رقابة مشتركة وتحديد معايير جودة بيئية إلزامية؛ وغاية اقتصادية تهدف إلى تنويع الاقتصاد الوطني عبر ترقية المقاولاتية السياحية الخضراء وخلق مناصب شغل لائقة، خاصة في مناطق الظل والمناطق الريفية؛ وغاية اجتماعية تسعى إلى تقليص الفوارق الجغرافية ودعم الرفاهية المحلية من خلال إشراك المجتمعات المضيفة والصناعة التقليدية في سلسلة القيمة السياحية.

وتجسيداً لهذه الأهداف، نصّت الاتفاقية على أدوات تنفيذية ملموسة تتجاوز التنظير إلى الآليات الإجرائية، منها: إعداد "ميثاق للسياحة البيئية" كمرجعية أخلاقية وتقنية للمهنيين، ومنح "العلامة البيئية" للمؤسسات الملتزمة بالممارسات المستدامة، وتصميم برامج تكوينية وتحسيسية موجهة للمتعاملين السياحيين والطلبة، وإشراك المجتمع المدني في الرقابة والمتابعة .هذه الأدوات تعكس وعياً مؤسسياً بأن نجاح السياحة البيئية مرهون بوجود إطار تنظيمي يحول المبادئ العامة إلى معايير قابلة للقياس والتحقق.

أما عن أثر هذه الاتفاقية على المستوى الميداني، فيمكن رصده حتى سنة 2026 من خلال مؤشرين رئيسيين: فعلى مستوى الهيكلة التنظيمية، ساهمت الاتفاقية في إطلاق مسار إعداد ميثاق السياحة البيئية وتحديد معايير منح العلامة الخضراء، غير أن تعميم هذه الآليات على جميع المؤسسات السياحية لا يزال محدوداً بسبب بطء الإجراءات الإدارية ونقص الوعي البيئي لدى بعض المتعاملين الخواص. أما على مستوى المشاريع التجريبية، ظهرت مبادرات محلية واعدة في ولايات مثل جيجل، تيبازة، والطارف (خاصة في الحظيرة الوطنية للقالة)، حيث تم تطوير مسارات سياحية بيئية بإشراف مديريات البيئة والسياحة الولائيتين، غير أنها تبقى جهوداً متفرقة وغير معممة على المستوى الوطني، وتواجه تحديات هيكلية كضعف البنية التحتية وقصور الحملات التسويقية.

وتعد هذه الشراكة نموذجاً يؤكد أن التكامل بين السياسات البيئية والسياحية شرط جوهري لتحقيق التنمية المستدامة، غير أن تحويل هذا الإطار النظري إلى أثر ملموس يستدعي

تسريع وتيرة التنفيذ الميداني، وتعزيز الرقابة، وتوفير حوافز مالية للمؤسسات الملتزمة بالمعايير البيئية، حتى لا تبقى الاتفاقية حبراً على ورق في ظل تحديات التلوث والضغط السياحي المتزايد على النظم الإيكولوجية الهشة.

الفرع الرابع: اتفاقية شراكة مع وزارة التعليم العالي والبحث

تُمثّل مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي رافعة استراتيجية في مواجهة التحديات البيئية المعاصرة، كونها فضاءً مزدوج الوظيفة إنتاج معرفة علمية رصينة من جهة، وتكوين كفاءات قادرة على ابتكار حلول تطبيقية من جهة أخرى. وفي هذا الإطار، تندرج شراكة وزارة البيئة وجودة الحياة مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي كآلية مؤسسية تهدف إلى تجسيد التكامل العضوي بين السياسات البيئية الوطنية ومنظومة البحث والتطوير، عبر تطوير برامج أكاديمية متخصصة، ودعم البحث العلمي التطبيقي، وتحويل مخرجات الجامعة إلى حلول اقتصادية ملموسة تخدم التحول نحو الاقتصاد الأخضر.

تطورت هذه الشراكة عبر مرحلتين متميزتين تعكسان نضجاً متزايداً في المقاربة فالمرحلة الأولى، المتوجة باتفاقية 31 جانفي2021[24]، ركزت على البعد الهيكلي والتأسيسي، حيث أنشأت "فضاء تبادل فعال" لتنسيق الكفاءات وتحديد برامج التعليم والبحث الملائمة، مع تأسيس لجنة مشتركة للمتابعة والتقييم السنوي. أما المرحلة الثانية، المتمثلة في اتفاقية التعاون ومذكرة التفاهم الموقعتين في 18 فيفري 2025[25]، فمثلت نقلة نوعية من الإطار العام إلى التنفيذ التطبيقي الموجه، حيث استهدفت بشكل دقيق ستة مراكز بحث جامعية والمركز الوطني لتكنولوجيات إنتاج أكثر نقاء، بغرض تطوير حلول تقنية للصناعات الوطنية في مجالات خفض الأثر البيئي وتحسين الكفاءة الإنتاجية.

وتجسيداً لهذه الرؤية، نصّت الشراكة على أداتين تنفيذيتين متكاملتين تتمثل الأولى في "اتفاقية التعاون" التي ترسّخ تبادل الخبرات العلمية والتقنية بين الهياكل البحثية للطرفين، والثانية في "مذكرة التفاهم" التي أنشأت "مجمعاً اقتصادياً بحثياً" يدمج خمس مؤسسات بحثية جامعية مع المركز الوطني لتكنولوجيات إنتاج أكثر نقاء، بهدف تحويل براءات الاختراع والأبحاث الأكاديمية إلى مشاريع اقتصادية قابلة للتسويق في مجالات التكنولوجيا النظيفة والاستدامة البيئية. هذا النموذج المتمثل في المجمع الاقتصادي البحثي يعكس وعيا مؤسسيا بأن البحث العلمي البيئي لا يحقق أثره إلا إذا اندمج في النسيج الصناعي الوطني، مما يحوّل الجامعة من فضاء معرفي منعزل إلى شريك استراتيجي في التنمية الاقتصادية الخضراء.

وقد ظهرت نتائج هذه الشراكة على المستوى الميداني أواخر 2025 على مستوى الإنتاج العلمي التطبيقي، حيث بدأت المراكز البحثية الستة (مثل مركز تطوير الطاقات المتجددة،

ومركز البحث في التقنيات الخضراء) في إطلاق مشاريع مشتركة مع المركز الوطني لتكنولوجيات إنتاج أكثر نقاء، تركز على معالجة المياه الصناعية، تدوير النفايات الخطرة، وكفاءة الطاقة في القطاعات الإنتاجية، غير أن معظم هذه المشاريع لا تزال في طور البحث والتطوير ولم تصل بعد إلى مرحلة التسويق الواسع. أما على مستوى التكوين المتخصص، فتعززت العروض البيداغوجية الجامعية بماسترات متخصصة في قانون البيئة، التكنولوجيات الخضراء، والاقتصاد الدائري كما في بعض الجامعات. غير أن إدماج هذه التخصصات في سوق العمل لا يزال محدوداً بسبب فجوة المهارات بين التكوين الأكاديمي ومتطلبات المؤسسات الصناعية.

وتمثل هذه شراكة بين وزارتي البيئة والتعليم العالي نموذجاً يؤكد أن البحث العلمي التطبيقي شرط جوهري لنجاح التحول البيئي، غير أن تحويل هذا الإطار المؤسسي إلى أثر اقتصادي وبيئي ملموس يستدعي تسريع آليات نقل التكنولوجيا إلى السوق، وتوفير تمويل مخاطر للمشاريع البحثية الناشئة، وربط التقييم الأكاديمي للباحثين بالأثر الميداني لابتكاراتهم، حتى لا تبقى المخرجات البحثية حبيسة الأدراج في ظل تسارع التحديات البيئية التي تتطلب استجابات تقنية عاجلة ومبتكرة.

خاتمة:

مثل موضوع الشراكة الداخلية لحماية البيئة في الجزائر أحد المرتكزات الأساسية لتفعيل السياسات البيئية الوطنية، حيث لم تعد الجهود القطاعية المنفردة كافية لمواجهة التحديات البيئية المتنامية، بل أصبح من الضروري اعتماد مقاربة تكاملية تقوم على التعاون متعدد القطاعات، تُسهم فيه مختلف الوزارات والمؤسسات الوطنية إلى جانب وزارة البيئة.

من خلال هذا البحث، تم تسليط الضوء على الإطار النظري والقانوني الذي يُؤطر هذه الشراكات، بدءاً من المبادئ الدستورية، مرورا بالقوانين البيئية والتنظيمات ذات الصلة. كما تم تحليل نماذج تطبيقية واقعية للشراكة بين وزارة البيئة وقطاعات استراتيجية مثل التعليم العالي، السياحة، الصيد البحري، والتكوين المهني، وهي نماذج تعكس جهودًا ملموسة لتعزيز التنسيق المؤسسي، وتطوير أدوات تنفيذية مشتركة تهدف إلى حماية البيئة واستغلال الموارد الطبيعية بشكل مستدام.

وقد أظهرت هذه النماذج أن الشراكة لم تعد مجرد إطار تنسيقي بل أصبحت أداة فعالة لتكامل السياسات، وتوجيه البحث العلمي، وتعزيز التكوين البيئي، وتشجيع الابتكار والتسيير الرشيد للموارد. ومع ذلك، تبقى هناك تحديات تستدعي المزيد من التنسيق، وتوضيح الأدوار، وتحسين آليات التقييم والمتابعة.

وفي ضوء ما تم عرضه، يمكن إدراج الاقتراحات التالية:

- إصدار مرسوم تنفيذي يضبط إجراء التقييم البيئي الاستراتيجي المشترك قبل اعتماد أي مخطط أو برنامج قطاعي، مما يحول الشراكة من خيار تنسيقي إلى التزام قانوني.

- العمل على استحداث هيئة وطنية عليا للشراكة البيئية تضم ممثلي جميع الوزارات المعنية، تعمل على تخطيط وتنسيق السياسات البيئية العابرة للقطاعات ومتابعة وتقييم تنفيذ اتفاقيات الشراكة عبر تقارير سنوية ملزمة.

- إنشاء صندوق وطني لدعم البحث العلمي البيئي التطبيقي، بتمويل مشترك من وزارة البيئة، وزارة التعليم العالي، والقطاع الصناعي، يمول مشاريع بحثية قابلة للتسويق في مجالات تدوير النفايات، المعالجة البيئية، والطاقات المتجددة.

- دعم دمج البعد البيئي في البرامج القطاعية، خاصة في التعليم، الإعلام، التكوين، والصناعة، بما يضمن تكامل السياسات العمومية مع أهداف التنمية المستدامة.

- ترسيخ الإعلام والتربية البيئية كثقافة مجتمعية عبر المناهج الدراسية والإعلام العمومي، لتكوين جيل واعٍ بيئيًا ومسؤول تجاه محيطه.

الهوامش:

[1] - أسامة محمد عبيدات، خيرية العابدي، الشراكة في التعليم تجربة المملكة الأردنية الهاشمية، مؤتمر الشراكة بين القطاعين العام والخاص، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المملكة الأردنية الهاشمية، جويلية 2008، ص 76.

[2] - نور الدين برادي، فاعلية الشراكة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2030، أطروحة دكتوراه تخصص البيئة والتنمية المستدامة، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2021/2020، ص 08.

[3] - جاهين أيمن عبد الحميد، تقييم تجربة الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص في مصر، دراسة حالة لمشروعات توصيل الغاز الطبيعي، أطروحة دكتوراه كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2008، ص 45.

[4] - مرسوم رئاسي رقم 20-442 مؤرخ في 30 ديسمبر 2020، يتعلق بإصدار التعديل الدستوري، المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر2020، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 82، صادرة في 30 ديسمبر 2020، ص 03.

[5] - القانون رقم 03-10، مؤرخ في 19 يوليو 2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدام، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 43، صادرة في 20 يوليو 2003، معدل ومتمم، ص 06.

[6] - المادة 21 من الدستور: "تسهر الدولة على:

- حماية الأراضي الفلاحية،
- ضمان بيئة سليمة من أجل حماية الأشخاص وتحقيق رفاههم،
- ضمان توعية متواصلة بالمخاطر البيئية،
- الاستعمال العقلاني للمياه والطاقات الأحفورية والموارد الطبيعية الأخرى،

- حماية البيئة بأبعادها البرية والبحرية والجوية، واتخاذ كل التدابير الملائمة لمعاقبة الملوثين".

[7] - المادة 64 من الدستور: "للمواطن الحق في بيئة سليمة في إطار التنمية المستدامة .يحدد القانون واجبات الأشخاص الطبيعيين والمعنويين لحماية البيئة".

[8] - المادة 10 من القانون رقم 03-10: "تضمن الدولة حراسة مختلف مكونات البيئة.

يجب على الدولة أن تضبط القيم القصوى ومستوى الإنذار وأهداف النوعية. لاسيما فيما يتعلق بالهواء والماء والأرض وباطن الأرض. وكذا إجراءات حراسة هذه الأوساط المستقبلة، والتدابير التي يجب اتخاذه اي في حالة وضعية خاصة".

[9] - المادة 11 من القانون رقم 03-10: "تسهر الدولة على حماية الطبيعة والمحافظة على السلالات الحيوانية والنباتية ومواضعها، والابقاء على التوازنات البيولوجية والأنظمة البيئية، والمحافظة على الموارد الطبيعية من كل أسباب التدهور التي تهددها بالزوال، وذلك باتخاذ كل التدابير لتنظيم وضمان الحماية".

[10] - بروك طارق، نجيب بولماين، البعد السوسيو اقتصادي للتكوين المهني (الجزائر نموذجا)، مجلة سوسيولوجيا، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد 06، العدد 01، 2022، ص 105.

[11] - المنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-262 المؤرخ في 17 أوت 2002، يتضمن إنشاء المركز الوطني لتكنولوجيات إنتاج أكثر نقاء، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 56، صادرة في 18 أوت 2002، ص 06.

[12] - معمر فطوم، دور المقاولاتية الخضراء في استحداث وظائف خضراء، مجلد آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، جامعة المسيلة، المجلد 07، العدد 01، 2023، ص 333.

[13] - ساري سهام، واقع حاضنات المقاولاتية الخضراء في الجزائر وسبل تفعيلها على ضوء التجارب العالمية، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، جامعة برج بوعريريج، المجلد 10، العدد 01، 2023، ص 314.

[14] - عمري حدة، المقاولاتية الخضراء في الجزائر: بين الواقع والتحديات، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلد 11، العدد 02، 2022، ص 289.

[15] - الدليل متاح على الموقع الرسمي لوزارة الصيد البحري والمنتجات الصيدية على الرابط: *https://mpeche.gov.dz*.

[16] - وكالة الأنباء الجزائرية، مشروع حماية البيئة والتنوع البيولوجي للساحل الجزائري، 2024/01/02، تاريخ الاطلاع: 2025/10/30، الرابط: *https://www.aps.dz*.

[17] - عارف اسعد جمعة، واقع المفاهيم التربوية البيئية في مناهج التربية الإسلامية (دراسة ميدانية في مدارس محافظة دمشق)، مجلة جامعة دمشق، المجلد27، العدد الثالث والرابع، 2011، ص 897.

[18] - مكي مختار نعيمة، التربية البيئية في المناهج التربوية ومدى تطبيقها للمرحلة الثانوية دراسة ميدانية لثانويات مدينة معسكر، مذكرة ماجستير تخصص التربية البيئية وأنماط التنمية المستديمة، جامعة وهران، 2014/2013، ص 16.

[19] - إمضاء بروتوكول تعاون ثنائي بين وزارة التربية الوطنية ووزارة البيئة وجودة الحياة، وزارة التربية الوطنية،2025/04/09، تاريخ الاطلاع: 2025/10/30، الرابط: *https://www.education.gov.dz*

[20] - إسماعيل إبراهيم، الصحفي المتخصص، دار الفجر، القاهرة، 2001، ص241.

[21] – نزيهة وهابي، الإعلام ودوره في تشكيل الوعي البيئي نظرة شاملة حول جدلية العلاقة والتأثير، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة البليدة 02، المجلد09، العدد 02، 2016، ص 191.

[22] – عبروس إيمان، وزيرة البيئة تؤكد أن حماية البيئة جزء من الوفاء للوطن واستثمار في مستقبل الأجيال، 2025/01/22، تاريخ الاطلاع: 2025/10/30، جريدة الأيام على الرابط: https://elmaouid.dz.

[23] – بوعقلين بديعة، السياحة البيئية كآلية للحفاظ على البيئة، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، المجلد 17، العدد 04، 2013، ص 166.

[24] – نص الاتفاقية متاح على الموقع الرسمي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، على الرابط:
https://www.mesrs.dz

[25] – هدى زموري، اتفاقية تعاون بين وزارتي التعليم العالي والبيئة لتعزيز البحث العلمي، 2025/02/18، تاريخ الاطلاع: 2025/10/30، جريدة النهار، الرابط: https://www.ennaharonline.com.